الاشتراطات المسبقة للديمقراطية من منظور غربي –دراسة نظرية-

Preconditions for Democracy from a Western Perspective

- A Theoretical Study-

قراس مرزاقة .دكتوراه *
جامعة قسنطينة3 صالح بوبنيدر -الجزائر-
merzaka.guerras@univ-constantine3.dz

تاريخ الارسال: 2023/07/09	تاريخ القبول: 2024/07/07	تاريخ النشر: 2024/07/18

ملخص :

تهتم الدراسة بالبحث في أهم النقاشات النظرية حول الشروط المسبقة لنشوء الديمقراطية من منظور أدبيات التنمية السياسية، والذي كان محور اهتمامها دول العالم الثالث من خلال محاولة تحديثها ولحاقها بالركب الحضاري، وذلك من خلال صياغة نموذج يخلصها من الاستبداد استمدته من خلال تجارب الدولة الغربية والتي بدورها نجحت في إنتاج الديمقراطية وترسيخها وعلى هذا يجب على دول العالم الثالث اتباع النموذج الغربي كضرورة حتمية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، التنمية السياسية، التحديث

***المؤلف المرسل: قراس مرز اقة**

Abstract:

The study is concerned with researching the most important theoretical debates about the preconditions for the emergence of democracy from the perspective of the literature of political development, which was the focus of its interest in the third world countries by trying to modernize them and catch up with civilization, by formulating a model that rid them of tyranny that was derived through the experiences of the Western state, which in turn succeeded In the production and consolidation of democracy, therefore, third world countries must follow the Western model as an imperative.

Keywords: Democracy , Political Development, Update.

مقدمة:

تساهم الاختلافات المنهجية حول ضبط مفهوم محدد للديمقراطية بشكل كبير في الاختلاف حول تحديد العوامل الحاسمة للبناء الديمقراطي، على إثر ذلك أخذ هذا الجدل توجهين يركز كل منهم على مقاربة معينة في تحديد مفهوم الديمقراطية وطريقة نشوئها، المقاربة الدستورية ذات المدلول القانوني والتي تبحث في الشروط القانونية التي تتصف بها المجتمعات الديمقراطية وهو ما تتبناه الدراسات الحالية للديمقراطية بعيدا عن الشروط القيمية التاريخية، وتوجه آخر أخذ بعدا أوسع في تفسير الديمقراطية وعي مقاربة السوسيولوجيا، تبحث هذه الأخيرة عن الشروط المفسرة لنشوء الديمقراطية في المجتمعات الغربية بعيدا عن الشروط القانونية التي ترتكز عليها المقاربة القانونية وهو ما تحاول الدراسة البحث فيه.

وفي الحديث الموسع للديمقراطية نجد مقاربة سوسيولوجيا ذات البعد القيمي والتي تربط نشوء الديمقراطية بمجموعة محددات اجتماعية واقتصادية مسبقة بعيدا عن المقاربة الدستورية التي تحمل في طياتها مجموع مؤشرات قانونية في تفسيرها لتحقيق الديمقراطية، في حين يذهب أنصار المقاربة سوسيولوجيا إلى تتبع التطور التاريخي للديمقراطية في الحالة الغربية حيث تم اعتبارها كشروط مسبقة لنشوئها.

كما أن مقاربة السوسيولوجيا ترتبط بأدبيات التنمية السياسية والتي ظهرت في الخمسينيات من القرن العشرين طرحت مجموعة محددات مسبقة لتحقيق الديمقراطية والتي اتخذت من الحالة الغربية موضوعا للدراسة، في مقابل ذلك ظهرت طروحات نظرية أخرى قدمت تفسيرا مغايرا للطرح السابق تبحث في كيفية إنتاج الديمقراطية، وعلى هذا الأساس تسعى الدراسة إلى تقديم مسح نظري لمختلف الأدبيات المفسرة لنشوء الديمقراطية من خلال معالجة الإشكالية التالية:

كيف فسرت مختلف الدراسات النظرية نشوء الديمقراطية؟

منهج الدراسة:

ولمناقشة الإشكالية المطروحة تم الاستعانة بعدة مناهج منها المنهج التاريخي وذلك من أجل تتبع التطور التاريخي لمختلف النظريات المفسرة لنشوء الديمقراطية.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى أربع محاور رئيسية كانت كالتالي:

المحور الأول: النمو الاقتصادي كشرط مسبق لنشوء الديمقراطية
المحور الثاني: الثقافة السياسية كمتغير لمرافقة الديمقراطية
المحور الثالث: الطابع المؤسساتي كشرط أولي للديمقراطية
المحور الرابع: الدولة كحتمية مسبقة للديمقراطية

المحور الأول: النمو الاقتصادي كشرط مسبق لنشوء الديمقراطية

فكرة الشروط المسبقة للديمقراطية pre-condition democracy والمقصود بها أنها هي من تساهم وتمهد لنشوء الديمقراطية، وبتوافر مجموعة من الشروط يمكن أن تتحقق الدمقرطة، فهناك من ربطها بشرط واحد وهناك من ربطها بمجموعة شروط متتالية كما هو الحال في المحددات الاقتصادية والاجتماعية والتي وضعتها مدرسة التحديث كشروط مسبقة لتحقيق الديمقراطية تعتبر عملية الربط بين التغيير السياسي والتنمية السياسية وعلاقتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية مبني على عدّة اعتبارات نظرية وواقعية تشكل جزءًا من البيئة العامة للنظام السياسي، ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلي:[1]

- أن المجتمع يتكون من عدّة أنظمة
- أنّ هذه الأنظمة ليست متوازنة.
- أنّ عدم التوازن يؤدي إلى تبلور نزاعات وصراعات بين هذه الأنظمة.

هذه الصراعات تؤدي إلى إعادة صياغة نوع العلاقة الموجودة بين مختلف التنظيمات من علاقة تكاملية تكافلية إلى علاقة مصلحية تصادمية.

كما ساهمت دراسات عديدة في تحديد العلاقة بين التنمية والديمقراطية كشرط مسبق لنشوء الديمقراطية أبرزها إسهامات سايمون مارتن ليبستLipset وIssawi التي حاولت إثبات فكرة صحة فكرة الشروط المسبقة والضرورية للديمقراطية كما حدث في الحلة الغربية، أدى ذلك إلى البحث أكثر والتعمق في الفكرة كأعمال Manfred Halpern حول الطبقة الوسطى الجديدة والتي وضح من خلالها مدى تلازم التحديث الاقتصادي ودوره في خلق الأسس الاقتصادية والاجتماعية والتي قد تؤدي في يوم من الأيام إلى الانتقال البطيء نحو الديمقراطية.[2]

هذا الطرح الذي يعتبر نتاج تجارب غربية مرت بها الدول تم وضعها كأدبيات للتنمية السياسية هذه الأخيرة التي تسعى إلى تغيير المسار السياسي للدول النامية، حيث أجمعت هذه الأدبيات في خمسينيات القرن العشرين على ضرورة توفر مجموعة من العوامل

والمحددات الضرورية لهذه الدول لتحدث تنمية، حيث تتعاطى الأدبيات الأولى مع إشكاليات تفسير نشوء الديمقراطية وهي في مجملها أعمال ترتكز على محددات اقتصادية واجتماعية وثقافية لنشوء الديمقراطية كنتيجة لتجارب غربية تقدم كوصفات جاهزة للدول الحديثة الاستقلال مع المراهنة على عامل الزمن لتحقيق الديمقراطية.[3]

إن الحديث عن الشرط الاقتصادي يعني بالضرورة الحديث عن نظرية التحديث التي تدعو إلى أسبقية النمو الاقتصادي كشرك أولي لنشوء الديمقراطية حيث اهتمت هذه النظرية بتطوير دول العالم الثالث. وفي سبيل ذلك، قدم الأمريكي تالكوت بارسونز Talcott Parsons والذي يعتبر أحد رواد نظرية التحديث فرضية حاول تأكيدها على أن التنمية السياسية لهذه الدول تكون برعاية من الغرب (محاكاة التجارب الغربية كنماذج جاهزة تقدم للدول الحديثة الاستقلال) انطلاقا من معتقد أن تحديث وتغير أنماط العلاقات ينطلق ابتداء من تغير مفاهيم المجتمع التقليدية واستبدالها بقيم حديثة من خلال فارق الإنجاز المحفز على التنمية وتقدم المجتمعات والذي يختلف ميزانه في الحالتين.[4]

كما وضعت نظرية التحديث إطارا عاما لها وضحت من خلاله المسار الخطي الذي يجب أن تسير عليه المجتمعات من مجتمعات تقليدية (دول نامية) نحو مجتمعات أكثر حداثة (دول متقدمة)، هذا التطور يأتي كحتمية لمسارها التاريخي الطويل وهو طرح أكده أيضا المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية والتي أكدت على أن انتقال المجتمعات من الرأسمالية إلى الاشتراكية حتمية تاريخية. [5]

كما تحاول مدرسة التحديث التعبير عن اتجاهها الذي يسعى للربط بين نشوء الديمقراطية والتنمية الاقتصادية لتأكد على أن الدول الغنية هي التي تمارس الديمقراطية الحقيقية، وتستدل لإثبات ذلك بطرح المفكر الاقتصادي آدم سميث Adam Smith والذي يعتبر من الأوائل المروجين لهذا الطرح من خلال دعوته للتوجه نحو الليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق والمحفز للنمو الاقتصادي.[6]

ولإثبات صحة طرح النظرية قدم عالم الاجتماع السياسي الأمريكي سايمور مارتن ليبست Lipset Seymour Martin سنة 1959 مقالا بعنوان « Some requisite of democracy » يشير من خلاله إلى أن الديمقراطية تكون وفق فرضيات وبيانات قابلة للاختبار تجريبيا مع بعض الشروط، هذه الأخيرة يمكن من خلالها التمييز بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية والشروط الاقتصادية والاجتماعية أحدها.[7]

وتبعا لذلك، حاول Lipset إثبات صحة فرضيته من خلال تجارب واقعية قام بها على مجتمعات معينة من خلال مقارنة تجاربهم الديمقراطية بالتركيز على مجموعة مؤشرات للمقارنة (التحضر، الثروة ومستوى التعليم) حيث اشتملت الدراسة على دول ديمقراطية ودول ديكتاتورية، توصل من خلال ذلك إلى نتيجة مفادها بأن الدول التي كانت تحدث بها تنمية اقتصادية واجتماعية ومستوى عالي من مؤشرات المقارنة كانت بها ديمقراطية عالية أكثر منها في الدول الضعيفة اقتصاديا واجتماعيا.[8]

ملخص دراسة lipset أن الديمقراطية تنشأ وتستقر في الدول الغنية ذات المستويات العالية من التنمية الاقتصادية والتي من مؤشراتها التعليم والتصنيع والتمدن، أما الديكتاتورية فنجدها راسخة في الدول التي تعاني الفقر والتهميش، فوفق lipset الأمم الثرية هي من تستطيع إنتاج الديمقراطية.

عمومًا ومن خلال ما تفترضه نظرية التحديث يمكن إجمال مجموعة إيجابيات للتنمية الاقتصادية على الديمقراطية فيما يلي:

1. تؤدي التنمية الاقتصادية إلى الرفع من مستوى وقيم المواطنين وذلك نتيجة زيادة نسبة الثقافة السياسية جرّاء عملية التعليم وزيادة نسبة التعلم لدى المواطنين.
2. يؤدي ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي إلى ارتفاع الدخل الفردي لغالبية السكان وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع وتزايد حجم الطبقة الوسطى والتي تعتبر عماد أي مشروع ديمقراطي.
3. نتيجة زيادة الرفاه والرخاء الاجتماعي سوف تزيد نسبة المشاركة السياسية والتي تعتبر من مقوّمات الديمقراطية.
4. التنمية الاقتصادية تؤدي إلى الرفع من كرامة الإنسان وضمان حريته.

المحور الثاني: الثقافة السياسية كعامل مفسر للديمقراطية

تشكل الثقافة السياسية جانبا مهما في تشكيل المجتمعات وتغيير أنظمتها السياسية، وعليه اعتمدت مدرسة التحديث فترة الستينات من القرن الماضي على المتغير الثقافي كعامل مفسر لنشوء الديمقراطية في المجتمعات الغربية واعتبرته عامل مهم وضروري للمجتمعات النامية لإحداث تغيير داخل أنظمتها السياسية وإحداث تنمية سياسية والانتقال بها من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات أكثر حداثة.

وقبل الخوض في النقاش السياسي حول المتغير الثقافي كعامل مفسر لنشوء الديمقراطية يمكن تقديم أهم تعريفين لمفهوم الثقافة السياسية، حيث عرّفها جابريال ألموند G.Almond بأنّها: "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، واتجاه دوره كفرد في النظام السياسي". كما يعرّفها سيدني فيربا S.Verba بأنّها "المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الموقف الذي تحدث من خلاله الحركة السياسية".[9]

كما يعتبر Almond من المفكرين السياسيين الأوائل الذين استخدموا المتغير الثقافي كبعد أساسي في تحليل النظام السياسي، حيث اعتبر أن هناك علاقة بين النظام الاجتماعي والثقافي وبين النظام السياسي والتي تشكل في النهاية محصلة تفاعل فيما بينها، كما أكد على أن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من القيم الاجتماعية، في مقابل ذلك، الثقافة السياسية عبارة عن مجموعة من التفاعلات السياسية التي تعبر عن رأي المجتمع السياسي اتجاه النظام السياسي.[10]

وفي العموم، فإن الثقافة السياسية تعبر عن مجموعة من السلوكيات والمعارف السياسية كجزء من الثقافة العامة للمجتمع والتي يحملها تجاه النظام السياسي، حيث تختلف ثقافة الفرد السياسية داخل المجتمع الواحد، فالحكام يتبنون نوعا محددا من الثقافة السياسية يطلق عليها بثقافة النخبة Elite Culture تعتبر كثقافة رسمية معتمدة، في حين تصنف ثقافة باقي أفراد المجتمع بثقافة الجماهير كثقافة غير رسمية Mass Culture.[11]

وفي تفسير لهذا المتغير وأثره على العملية الديمقراطية، تأكد نظرية الثقافة السياسية غياب الديمقراطية في المجتمعات النامية كون هذه الأخيرة متخلفة ثقافيا في الجانب السياسي وتحمل ثقافة سياسية أقل منها في الدول المتقدمة اتجاه أنظمتها السياسية والتي تشجع على ثقافة الاستبداد والرضوخ على العكس من ذلك في العالم الغربي التي تشهد حضارة أكثر انفتاحا على الآخر وتشجع على التنوير، وعلى هذا الأساس أكد أصحاب النظرية التركيز على المتغير الثقافي لنشوء الديمقراطية في هذه المجتمعات تم تحديدها من خلال مجموعة من المحددات لترسيخ ثقافة الديمقراطية والتي ترتكز على مبدأ الحرية وحقوق الفرد، المواطنة، مبدأ التفاوض، وقبول الآخر، شرعية الاختلاف والتسوية السلمية لتضارب المصالح.[12]

وحتى من قبل ظهور أفكار نظرية الثقافة السياسية كعامل مهم في نشوء الديمقراطية نجد العديد من المفكرين الذين برزوا بأفكارهم التنويرية في عالم السياسية، كما ساهمت في تطوير هذه النظرية أبرزهم آرسطو في كتابه "السياسة"، والذي أكد من خلاله على أن المواطن في المجتمعات الوسطى يشارك بأفكاره ومعتقداته، وعليه فإن الديمقراطية تنشأ وبدون عوائق. ليأتي ويؤكد طرحه فيما بعد مونتيسكيو في كتابه "روح القوانين" بتركيزه على القانون حيث أكد على أن طبيعة القانون الذي يحكم الدولة هو الذي يعكس الثقافة السياسية السائدة بين مواطنيها وهو ما أكده كل من هارولد لاسويل ومارتن ليبست.[13]

يتوضح مما سبق بأن نظرية الثقافة السياسية تركز على العامل الثقافي كوحدة تحليل وتفسير لنشوء الديمقراطية، حيث أنه وحسبهم لفهم طبيعة أي نظام سياسي يجب فهم الثقافة السياسية السائدة بين مواطنيه فهي تعبر تعكس شكل النظام السياسي السائد والعكس من ذلك فإنه ولدراسة السلوك السياسي السائد بين المواطنين يجب فهم طبيعة النظام السياسي السائد، ومنه فكلما انتشرت ثقافة قبول الآخر واحترام حقوق الغير وغيرها من محددات الثقافة الديمقراطية ترسخ مفهوم الديمقراطية.

وفي ذات السياق، قدم كل من فيربا وآلموند كتابا يحمل عنوان "الثقافة المدنية" يحمل هذا الأخير دراسة لحالة بعض الدول ذات ثقافة سياسية عالية يصف من خلاله العادات السيكولوجية والاجتماعية الأساسية لكل من بريطانيا وأمريكا ومدى تميزها عن باقي السلوكيات السياسية لدول أخرى توصل من خلال ذلك إلى أن الثقافة السياسية السائدة في هذه الدول كانت مصدر السلطة المستقرة البرجوازية للديمقراطية الأنجلو-أمريكية، وعلى هذا فقد حاول الباحثان تقديم وصفة جاهزة لتطوير المجتمعات المتخلفة باعتبار المجتمع السياسي الأنجلو- أمريكي نموذج ناجح.[14]

كما نجد العديد من الدراسات والأبحاث التي تؤكد على العلاقة الطردية بين الثقافة السياسية والديمقراطية، باعتبار أن هذه الأخيرة تحمل في مضامينها قيم ومشاعر وتوجهات سواء للحكام أو المحكومين تشجع على الممارسة الديمقراطية، وهو ما تأكد عليه نظريات الديمقراطية والتي تجعل من غياب هذه المعتقدات عائقا أمام قيام النظام الديمقراطي؛ وعليه فإن الديمقراطية كنظام سياسي تقتضي ثقافة ذات مضمون محدد وهو ما يعبر عنه بالثقافة السياسية الديمقراطية.[15]

المحور الثالث: الطابع المؤسساتي كشرط أولي للديمقراطية

مع أواخر القرن العشرين بدأ الدور الثقافي بالتراجع كعامل مفسر لنشوء الديمقراطية ليظهر العامل المؤسسي كوحدة تحليل وتفسير للديمقراطية في المجتمعات الغربية ومن أول من أسس لهذا الطرح العالم السياسي الأمريكي صاموئيل هنتنغتون S.Huntington من خلال الانتقال من البحث في مسألة الديمقراطية من المتغير الثقافي إل الشرط المؤسسي، حيث نشر حول الفكرة كتابا سنة 1968 بعنوان "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة" قدم من خلاله طرحه المغاير للطرح الثقافي لمدرسة التحديث والتغيير السياسي بل أعاده هنتنغتون للدور الذي يلعبه بناء مؤسسات سياسية قوية تساهم في إحداث التغيير السياسي.[16]

يعبر كل من Fauconnet وMauss عن المؤسسة بأنها "مجموعة من الأعمال أو الأفكار المؤسسية قبلاً يجدها الأفراد أمامهم وهي مفروضة عليهم". أما المؤسساتية حسب هنتغتون هي" العملية التي بها تكتسب التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا".[17]

التوجه المؤسسي في حقل العلوم السياسية يركز على المؤسسات كعامل محدد للسلوكيات السياسية ومخرجات العملية السياسية، حيث عرف هذا الاقتراب مرحلتين بدأت بالمرحلة التقليدية أين كان فيها المقترب المؤسسي يركز على مؤسسات الدولة ومدى مشروعية أعمالها والتزامها بالقواعد الدستورية، مع بداية الثمانينات ومع الطرح الذي قدمه هنتنغتون بدأت مرحلة جديدة وهي ما يعرف بالمؤسسية الجديدة كتطوير للمقاربة المؤسسية أين أصبح الاهتمام بالبعد المؤسسي في دراسة وتفسير الظواهر السياسية.[18]

إن الهدف المقصود من الانتقال إلى المؤسسية الجديدة هو مأسسة الحياة السياسية والتركيز على تنمية مؤسسات الدولة لتحقيق تنمية سياسية على مستوى الأنظمة السياسية للدول النامية وكشرط أولي للوصول إلى الديمقراطية وهو ما حاول هنتنغتون التركيز عليه وجعله شرطا حاسما لها.

فيما أكد إيزنستات على أن التنمية تحدث بوجود بنى مؤسساتية قوية تشجع على التغيير السياسي وتحقيق تنمية سياسية، هذه الأخيرة التي تحدث من خلال وجود أهداف سياسية والتي تنبع من وجود إرادة سياسية، والعامل الثاني يكون بتوفر عناصر مادية لتحقيق الأهداف المسطرة وكلها عوامل تتوقف على بناء مؤسسي يمكن من الانتقال السلس

بالنظام السياسي من الأنظمة التقليدية الاستبدادية نحو أنظمة سياسية أكثر حداثة تقوم على مبدأ احترام الحريات وضمان الحقوق.[19]

وفي ذات السياق، قدم إيزنستات ثلاث نقاط تراتبية تعد كآليات لتحقيق التنمية السياسية كما تعتبر كمراحل تمر بها الأنظمة السياسية للوصول إلى التحديث بالتركيز على الجانب المؤسسي كمدخل للديمقراطية:[20]

1. أن الأنظمة السياسية الهشة (التقليدية) تتعرض إلى مجموعة من الأزمات السياسية والتي حددها لوسيان باي (الهوية، الشرعية، المشاركة، التغلغل، الاندماج والتوزيع) والتصدي لها يعتبر أولى مراحل التحديث
2. بناء مؤسسات سياسية قوية للقضاء على هذه الأزمات من خلال العمل على تحويل المطالب إلى مخرجات سياسية هادفة كمرحلة ثانية لعملية التحديث
3. يقع على عاتق المؤسسات الجديدة احتواء عملية التحديث من خلال استيعاب المشاركة السياسية الفعالة وإدماجها في صنع القرار السياسي

فالمؤسسات إذن ضرورية ومهمة لحماية المجتمع من الانقسام والمحافظة على وحدته، كما تساهم المؤسسات في القضاء على الأزمات التي تواجه عملية التنمية السياسية.

المقاربة المؤسساتية عند هنتغتون Huntington

تؤكد دراسة قدمها هنتنغتون سنة 1990 "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أوائل القرن العشرين" والتي احتوت على تجارب بعض الدول كيف تحولت من نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية بين فترة 1974و1990، هذه الدراسة أكدت وبدعم من هذه التجارب الواقعية على دور المؤسسات ومدى الاستقرار وربطها بمدى شرعيتها كعامل محفز وحاسم لنشوء الديمقراطية، كما اعتبر هنتغتون أنّه يمكن تعريف الديمقراطية على أنّها الاستقرار أو الهيكلة المؤسساتية.[21]

ولقياس مدى قدرة المؤسسات السياسية على مواجهة التأثيرات وقدرتها على إحداث التغيير السياسي وضع هنتنغتون أربعة معايير لقياس المأسسة والتحول إلى ما يسمى بالمأسسة الجيدة وذلك من خلال: -التكيف Adaptation: أي القدرة على مواجهة التحديات والمستجدات الداخلية والخارجية –التعقيد Complexity: والتي يقصد بها مجموعة من الوظائف المتخصصة التي تؤديها المؤسسة –الاستقلالية Otoonomy: وهو مؤشر للحرية في

أداء مهامها –التجانس Cohesion: وهو عامل يخلق بين أعضاء المؤسسة لضمان السير السليم في أداء المهام.[22]

هذا الطرح الذي قدمه هنتنغتون يعتبر نقدا على ما جاءت به نظرية التحديث حول الاشتراطات الاقتصادية والاجتماعية المسبقة لنشوء الديمقراطية منتقدا إياها في كون أن دول العالم الثالث لهم خصوصيات حيث أن الوصفات الجاهزة قد لا تنجح في بيئتها مستدلا بذلك معيار الانتخابات الحرة بالرغم من قيام شروطها إلا أنها لا تنجح نظرا لغياب مؤسسات سياسية قوية وتنظيم سياسي ناجح بسبب غياب شرعيته، كما أكد هنتنغتون على أن مظاهر التحديث التي ركزت عليها مدرسة التحديث في الخمسينيات وربطها بالديمقراطية قد ساهمت في تفكك أنظمتها السياسية وتوجهها نحو نظام الحزب الواحد تحت قيادة عسكرية وفي أحيان أخرى تؤدي إلى تفكك الدولة.[23] وعليه فإن هنتنغتون يعتبر أن كل جهود التنمية السياسية لا يمكن أن تنجح في ظل غياب مؤسسات سياسية قوية.

ما يمكن أن نخلص إليه ضمن منطق المقاربة المؤسساتية وعملية الدمقرطة بأن تنمية المؤسسات السياسية القوية ذات الكفاءة والفعالية تلعب دور المحفز في نشوء وترسيخ الديمقراطية، حيث تعتبر المأسسة متغير عالي الدلالة في عملية الدمقرطة، وقد أكّد أصحاب هذه المقاربة على الدور الحاسم الذي تلعبه المؤسسات داخل النظام السياسي في ظهور دعائم الديمقراطية وترسيخها، فالديمقراطية حسب رأيهم هي نتاج العملية السياسية داخل النظام السياسي.

المحور الرابع: الدولة كحتمية مسبقة للديمقراطية

عرفت فترة السبعينات من القرن العشرين نقلة في نماذج البحث عن مداخل جديدة لتفسير نشوء الديمقراطية، حيث ظهرت أبحاث أخرى من قبل مجموعة مفكرين محاولة منهم إيجاد نموذج آخر تفسيري لعملية التحول الديمقراطي وذلك كمحاولة لمعرفة أسباب تعثرها في دول ونجاحها في دول أخرى دون التركيز على شروط معينة كما وضعتها الدراسات السابقة لأدبيات التنمية السياسية والتي وضعت بدورها شروطا مسبقة لنشوء الديمقراطية بتوفرها يمكن ضمان نشوء الديمقراطية وغيابها يقوضها ، حيث ظهرت هذه الأبحاث على إثر نقدها لنظريات الاشتراطات المسبقة Pre-condition معتمدة بذلك على أنه ليس بالضرورة توفر تلك الشروط حتى يصبح المجتمع ديمقراطيا.

تعد أبحاث أدبيات الانتقال الديمقراطي البارزة فترة السبعينات لنقاش موضوع الديمقراطية حيث ظهرت على إثر انتقادها لأدبيات التنمية السياسية لتضع هي الأخرى عاملا حاسما وكشرط أولي لعملية الانتقال الديمقراطي وهو شرطية الدولة أو مسألة وحدة الهوية الوطنية والاجتماع حول السقف المشترك والانتماء إلى الجماعة السياسية، كما تؤكد أدبيات الانتقال على أنّه يستحيل قيام أي مشروع ديمقراطي في ظل غياب وحدة وطنية وجماعة موحّدة فيما بينها تملك هوية واحدة، حيث يُعتبر مشكل الهوية أحد أزمات التنمية السياسية التي يجب على أي نظام سياسي القضاء عليها للدخول في مشروع ديمقراطي.

إن هشاشة المجتمعات وانقساماتها الداخلية مأزق يؤرق حكومات الدول وعدم قدرتها على بناء دولة تحوي كل أطياف المجتمع (الطائفة، القبيلة أو العشيرة) وعدم القدرة على زرع فكرة العيش المشترك، وعليه يستحيل في ظل هذه الظروف الحديث عن مشروع الديمقراطية، هذا الأخير الذي يحتاج إلى دولة قوية ذات نظام سياسي فعال يتسم بالشرعية لا الانقسام والتفرقة بين شعوبه.

وبالرغم من ذلك، يتم إهمال الجانب المتعلق ببناء الدولة أو تحقيق الوحدة الوطنية كعامل مهم وضروري قبل الحديث عن الديمقراطية، ذلك أن المنافسة السياسية التي تحصل صراع أهلي مسلح ستؤدي إلى انهيار الدولة بكاملها.[24]

كما يتم التركيز على مسألة الدولة كشرط أولي يسبق الحديث عن الديمقراطية باعتبار أنها تحوي جميع أطراف اللعبة السياسية التي يشترط فيما بينها عامل الإجماع والاتفاق العام في العملية السياسية، طرح تؤكد عليه كتابات كل من Linz وRostow وIlian وAlfred Stepan وضرورة شرطية الدولة قبل أي إصلاح سياسي خاصة في المجتمعات التي تعاني أزمة الهوية.[25]

كما يندرج ضمن شرطية الدولة وجود مؤسسات دستورية وأمنية تابعة للدولة بزوالها لا تزول الدولة بل السلطة السياسية يعوضها أشخاص آخرون بالتناوب يحملون ولاءهم للدولة لا للسلطة، هذه المؤسسات تكون ذات أطر محكمة بقوانين تفوق الجميع تجعل منها خطوطا حمر تجاوزها يعاقب عليه القانون.[26]

وفي ذات الطرح حول شرطية الدولة للانتقال نحو الديمقراطية، قدم خوان لينز وألفريد ستيفن أطروحة تم اعتبارها فيما بعد كشرط ضروري وحتمي للانتقال إلى الديمقراطية وجود شرط الدولة التي تتمتع بالتماسك والاستقلالية لديها القوة لبسط نفوذها وسلطتها من خلال قدرتها على مواجهة الانقسامات المجتمعية المختلفة، هنا يمكن القول بأن شرطية الدولة مكتملة لتأسيس نظام ديمقراطي.[27]

كما يؤكد الباحثان على أن المجتمعات التي تعاني الهشاشة داخل أنظمتها السياسية وانقسامات مجتمعية تطرح بها بشكل كبير إشكالية الهوية، هذه الأخيرة التي يقصد بها "عدم الاتفاق حول جماعة سياسية يكون الإجماع حولها وغياب الحق الشرعي للمواطنة داخل الدولة".[28]

وحسب أدبيات التنمية السياسية فإن من بين أهم أزمات الأنظمة السياسية لدول العالم الثالثية هي أزمة الهوية والتي على النظام السياسي قبل الحديث عن أي وصفة للديمقراطية، هذه الأدبيات هي نفسها أقرت شروطا اقتصادية واجتماعية مسبقة تسبق نشوء الديمقراطية دون مراعاة شرطية الدولة كأسبقية ضرورية لنشوء الديمقراطية، وهي نقطة محل انتقاد لكل من لينز وستيفن على أدبيات التنمية السياسية.

هذا الطرح الذي قدمه كل من Linz وStepan يرتبط بالشرط الذي تحدث عنه Rostow حول الوحدة الوطنية والتي كان قد وضعها كشرط حاسم وأساسي لنموذجه والذي يسبق المراحل الثلاث لعملية الانتقال، وحسبه فدون توفر أو قيام هذا الشرط الحاسم لا نستطيع المرور إلى المراحل التالية ، لأنّ الدولة التي تواجه انقسامات داخلية وتواجه جماعات طائفية وأثنية وقبلية تنقص من مكانتها كدولة، حيث أنّ هذه الانقسامات تضمن الولاء لهاته الجماعات على الولاء للدولة، والذي يعد أكبر مشكل قد تقع فيه الدولة وهو ما يتنافى مع أسس ومبادئ الديمقراطية ،لأن الديمقراطية يستحيل أن تقوم في وسط مجتمعات لا تعرف ضرورات العيش المشترك.

إنّ الطرف الأساسي في الطريق إلى الديمقراطية هو الدولة ككل موحدة لا الفرد ولا الأمة ولا الطبقة، فهي تضم كل هذه الشرائح وسيبقى منطق النظام المستبد طالما بقيت

مسألة الهوية الوطنية غير محسومة وهي عامل مفسر لغياب الديمقراطية يصعب من عملية الانتقال الديمقراطي، فالطريق إلى الوحدة الوطنية يكمن في الاعتراف بكل الخصوصيات المجتمعية والأخذ في الاعتبار حالات التعدد والتنوع واحتواء الانقسامات وعدم تهميشها، وذلك عبر وثيقة أو ميثاق يضمن ويوفر ضرورات العيش المشترك. ولهذا فإنّ غياب الدولة يعني غياب السلطة السياسية وبالتالي صعوبة إقامة الحكم الديمقراطي.

الخاتمة:

إن الحديث عن الديمقراطية ليس حديث العهد، فقد مر تاريخها سواء على المستوى الممارساتي أو المفهوماتي بعدة محطات تاريخية وهو ما جعل صعوبة ضبط مفهوم محدد لها يوضح كيفية نشوئها، وعليه فقد حاولت الدراسة تقديم مسح نظري لأهم الطروحات التي عالجت موضوع الديمقراطية وكيفية نشوئها ومن خلال ذلك فقد تم التوصل إلى مجموعة استنتاجات والتي كانت كالتالي:

- تزداد احتمالية نشوء الديمقراطية في المجتمعات ذات المستوى العالي من النمو الاقتصادي
- إن حالة الرفاه الاجتماعي في دولة ما يؤدي بالضرورة إلى خلق مشاركة سياسية والتي بدورها تسهم في احداث التغيير السياسي
- السلوك السياسي هو وليد الثقافة السياسية
- تشترط عملية التحول الديمقراطي بناء مؤسسات سياسية قوية تحقق شروط الفاعلية وتتسم بمعايير المؤسسية
- ترى أدبيات التنمية السياسية أن نموذجها ضرورة حتمية لابد منها للدول النامية
- الديمقراطية هي عبارة عن خيارات عقلانية

الهوامش:

[1] درويش جمال، التنمية السياسية في دول الجنوب،: دراسة حالة الانتقال الديمقراطي مثال الجزائر،(أطروحة دكتوراه) كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، ، 2013-2014، ص69.

[2] Steve Heydeman , La question de la démocratie dans les travaux sur le monde arab, article on critique internationale, citation n17, octobre 2002.p52.

[3] ملاح السعيد، التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي، (أطروحة دكتوراه) جامعة محند خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014، ص61.

[4] غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، ، د.د..ن، بغداد ، 1993، ص14-16.

[5] محمد شعبان عبد الله "الديمقراطية من عبثية المفهوم إلى هشاشة التطبيق-قراءة في خـــــطاب سايمور مارتن ليبست-"، مجلة هرمس، المجلد الثاني، ع يناير 2013، ص141

[6] مسعودي يونس، "التحول الديمقراطي-مقاربة مفاهيمية نظرية-"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع صفر-مارس 2014، ص153.

[7] Lipset Seymour Martin, « some social requisites of democracy : economic development and political science legitimacy », the American political science review, Vol 53, No1, 1959, p69.

[8] مغيربي محمد الزاهي بشير، "الديمقراطية والإصلاح السياسي ...مراجعة عامة للأدبيات"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر نقلًا عن: http://www.arab.reneval.info.

[9] حليلو نبيل،" التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة؟"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 8، جامعة ورقلة، جوان 2012، ص 26.

[10] معو زين العابدين، "دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع5، الجزائر، جوان 2016، ص14-15.

[11] هيجوت ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، (ترجم: عبد الرحمان حمدي ومحمد عبد الحميد)، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، 2001، ص246.

[12] حسن صالح علي أيوب،" آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني – اشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية .1993-2003 –"، رسالة ماجستير، (جامعة النجاح الوطنية فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2006)، ص49.

[13] قراس مرزاقة ، "تطور الشروط الأولية للديمقراطية في أدبيات التنمية السياسية"، (مذكرة ماستر)، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة ، قسم العلوم السياسية، 2018-2019، ص80.

[14] تيموثي ميتشل، الديمقراطية والدولة في العالم العربي، (ترجمة: بشير السباعي)، (مكتبة الأسرة ، مصر، 2005)، ص24.

[15] عماد أحمد عامر حسن، مستقبل الإيديولوجيا واليوتوبيا في الفكر السياسي الغربي الحديث، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص ص2-3.

[16] تيموثي ميتشل، مرجع سابق، ص25.

[17] هني عامر ودخان نورالدين، "دور البنى الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية في تحديث الدول النامية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، ع2، أفريل 2018، ص107-108.

[18] شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي، ط4، دار هومة، الجزائر، 2002، ص ص 119- 120.

[19] غازي فيصل، مرجع سابق، ص80.

[20] نفس المرجع، ص80.

[21] هنتنغتون صاموئيل، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، دار سعد الصباح، الكويت، 1993، ص57-58.

[22] شلبي محمد، مرجع سابق، ص ص121-123.

[23] زمام نورالدين، القوى السياسية والتنمية -دراسة في علم الاجتماع السياسي- (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007)، ص196.

[24] كاروثرز توماس وبيرمن تيري، "كيف تنشأ الديمقراطيات"، مجلة الديمقراطية، ع18، يناير 2007، ص11.

[25] دراجي هشام ومزراق أمينة، "متطلبات إعادة بناء الدولة في إفريقيا: نقاشات نظرية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، ع2، بسكرة 2018، ص277.

[26] ملاح السعيد، "الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، ع459، ص107.

[27] قراس مرزاقة، مرجع سابق، ص115.

[28] ملاح السعيد، الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص107.